الأمم المتحدة S/2016/232

مجلس الأمن

Distr.: General
9 March 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويتناول التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2015/735) ويقدم معلومات عن التطورات على صعيد السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية والأمنية

٢ – دخل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون عامه الثالث. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية محدودا، كما أن الوجود المستمر للجماعات المسلحة غير المشروعة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وعدد من ميليشيات ماي – ماي، لا يزال يهدد أمن واستقرار

(١) تُعَرَّف المنطقة في هذا السياق على أنها تشمل البلدان الثلاثة عشر الموقِّعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية كجهات ضامنة للإطار وهي: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.

110316 110316 16-03458 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المنطقة، ويؤثر سلبا على تنفيذ الإطار. وعلاوة على ذلك، لم يسجل أي تقدم ملموس في عملية إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم وتسريحهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك المقاتلون من حركة ٢٣ مارس السابقة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. كذلك ساهمت الأزمة في بوروندي وما لها من أثر واسع النطاق في تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة.

٣ - بيد أن المنطقة قد شهدت بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التحديات المذكورة آنفا. وشمل ذلك إجراء الانتخابات العامة بصورة سلمية غالبا في جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا. وقد نظم مكتب مبعوثي الخاص، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، أول مؤتمر لاستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، وانعقد المؤتمر في كينشاسا، في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦. وقد اجتذب هذا الحدث الذي لاقى نجاحا كبيرا ما يقرب من ٥٠٠ مشارك، من بينهم مسؤولون حكوميون وعدد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وشركاء إنمائيين وخبراء في مجال التنمية. وقد حضرتُ حفل الافتتاح بصحبة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا؛ ونائب رئيس أنغولا ممثلا لرئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي المعني بالبنى التحتية والطاقة، الذي مثل رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٤ - وكان هناك تطور هام آخر تمثل في توقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، على ترتيب تقني بشأن استئناف التعاون العسكري بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة.

٥ - وفيما يتعلق بتحييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وفق ما أشرت إليه في تقريري عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصادرين على التوالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/1031) وآذار/مارس ٢٠١٦. وخلال الاجتماع الثاني عشر للجنة الدعم التقني التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون الذي عقد في نيروبي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أفاد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغولية بأن ١ ١٥٠ فردا من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا البالغ عددهم ١ ٢٠٠ فردا، وفقا لتقديرات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية،

قد تم تحييدهم. ومن بين هذا العدد، ثمة ١٥٠ سجينا ينتظرون ترحيلهم إلى رواندا. وعزا الوفد أيضا الزيادة الأخيرة في الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما تبقى من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفصيل التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية المنشق عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة ندوما لتحرير الكونغو التابعة للقائد المتمرد غيدون (NDC-Guidon) ومجموعات أخرى يزعم أن لها صلات بالمقاتلين من حركة ٢٣ مارس السابقة. وخلال الاجتماع، كرر الوفد الكونغولي أيضا النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي للمساعدة في تحديد بلدان ثالثة ينقل إليها مقاتلو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم الذين سلموا أنفسهم ولا يرغبون في العودة إلى رواندا. وشدد الوفد على الحاجة الملحة لإعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم، الموجودين حاليا في معسكرات للمرور العابر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أوطانهم أو نقلهم إلى بلدان ثالثة.

٦ - ولا يزال إعلانا نيروبي ينتظران التنفيذ بعد سنتين تقريبا من توقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجموعة متمردي حركة ٢٣ مارس السابقة عليهما. ولا يزال المئات من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة في انتظار إعادتهم إلى الوطن من رواندا وأوغندا.

٧ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصدر برتراند بيسيموا، الزعيم السياسي لحركة ٢٣ مارس السابقة بيانا يؤكد أن الجماعة المتمردة السابقة لن تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلاني نيروبي بدعوى أن الحكومة رفضت عمدا تنفيذ ما يترتب عليها بموجب الاتفاق. وذكر أيضا أن المجموعة المتمردة السابقة لن تقبل بأي محاولة لإعادة المقاتلين السابقين خارج نطاق أحكام إعلاني نيروبي. وبعث السيد بيسيموا أيضا برسالتين مماثلتين إلى كل من رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على التوالي. وأشار كذلك إلى أن عدم تنفيذ الاتفاقات الماضية بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركات التمرد بصورة كاملة قد أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع التمرد من جديد.

٨ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصدرت الآلية الوطنية للرقابة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا ردت فيه على البيان الصادر عن حركة ٢٣ مارس السابقة، فشجبت انعدام الإرادة لدى قادة الحركة، وأشارت إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية للوفاء بالتزاماتها، وخصت بالذكر إصدار قانون العفو العام في شباط/فبراير ٢٠١٤، والبدء بإعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة إلى وطنهم بالتراضي. وأشارت الآلية أيضا إلى القرار الذي اتخذه الاجتماع السادس الرفيع المستوى للآلية الإقليمية للرقابة

وحذر فيه قادة حركة ٢٣ مارس السابقة من عرقلة عملية الإعادة إلى الوطن. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام السيد بيسيموا بتعيين ديزيري رويجيما منسقا جديدا لحركة ٢٣ مارس السابقة وكلفه بالإشراف على تنفيذ إعلاني نيروبي بالتنسيق الوثيق مع الآلية الوطنية للرقابة. وحل السيد رويجيما محل السيد رينيه أبادي الذي تخلى عن منصبه كمنسق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويتولى الآن مهمة تحويل حركة ٢٣ مارس السابقة إلى حزب سياسي.

٩ - وسعيا للتغلب على هذه الصعوبات، واصل قادة المنطقة جهودهم للدفع إلى تنفيذ إعلاني نيروبي. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اجتمع وزراء دفاع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمناقشة هذه المسألة امتثالا لقرار المؤتمر القمة الاستثنائي التاسع لرؤساء الدول والحكومات في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في لواندا، أنغولا في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥. واستعرض الوزراء الجدول الزمني لإعادة ما تبقى من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة في أوغندا إلى وطنهم، ونوهوا إلى ضرورة البدء بعملية الإعادة إلى الوطن في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وإتمامها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعقب هذا القرار، قامت فرقة عمل تضم ممثلين من أمانة المؤتمر والحكومة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووزارة الدفاع في أنغولا (بصفتها رئيس المؤتمر الدولي) وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مبعوثي الخاص، بزيارة إلى معسكر بيهانغا في أوغندا في الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٠ - وخلال الزيارة، أُبلغ الوفد بوجود ٦٤٦ من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة، سجل ٤٩٠ منهم كمتغيبين، ونقل ١٤ آخرون إلى المستشفى، وتلقى ٢٩ منهم الإذن بالخروج من المعسكر، ويوجد ٩ منهم في كمبالا وخمسة آخرون رهن الاعتقال لارتكابهم جرائم واعتداءات مختلفة، وأربعة منهم قد توفوا. وحثت فرقة العمل مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة على اغتنام الفرصة للعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وردا على ذلك، ناشد مقاتلو حركة ٢٣ مارس السابقة الشهود/الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون ألا يركزوا حصرا على مسألة الإعادة إلى الوطن، وأن يكفلوا، بدلا من ذلك، التنفيذ الكامل لجميع الأحكام الواردة في إعلاني نيروبي. وفي أعقاب البعثة الميدانية، تم ترحيل ١٣ من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة إلى قاعدة كامينا العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وبذلك ارتفع عدد مقاتلي الحركة العائدين من أوغندا إلى ما مجموعه ١٩٥ شخصا. وفي الوقت نفسه، لا يزال ٣٠٩ من مقاتلي الحركة

موجودين في رواندا، و لم تجر أي عمليات إعادة من رواندا خلال الفترة قيد الاستعراض. وزارت فرقة العمل المذكورة آنفا رواندا يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وخلال تلك الزيارة، جرى لقاء ثنائي بين وزيري الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأصدرا بيانا مشتركا في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ٢٤ أدناه).

١١ - وعلى الصعيد السياسي، أعلن الرئيس جوزيف كابيلا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، عن عقد حوار وطني لمناقشة العمليات الانتخابية المقبلة في البلد. واعترضت بعض جماعات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني على اقتراح الرئيس بشأن الحوار. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، دعا المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بدوره إلى إجراء حوار وطني، وأعلن تشكيل لجنة خاصة مكلفة بالمحافظة على الاتصال مع الأحزاب السياسية، وتشجيع الثقة المتبادلة، والنهوض بالمبادرات الرامية إلى تعزيز العملية الانتخابية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدر الاتحاد الأفريقي بيانا يدعم فيه قيام حوار وطني، وحث جميع الكونغوليين على التوصل إلى توافق في الآراء يحفظ ما تحقق من مكاسب في مجالات السلام والاستقرار والأمن والتنمية وإرساء الديمقراطية. وطلب الاتحاد الأفريقي إلى إيدم كودجو، رئيس الوزراء السابق في توغو والعضو في فريق حكماء الاتحاد الأفريقي، أن يسافر إلى كينشاسا لإجراء مشاورات بشأن الحوار الوطني. وفي ١٦ شباط/فبراير، أصدر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية بيانا مشتركا حثوا فيه جميع الجهات السياسية الفاعلة في الكونغو على بذل قصارى الجهد، في إطار دستور البلد، لكفالة نجاح الانتخابات، والحفاظ على السلام وتعميق الديمقراطية، بما في ذلك من خلال العملية السياسية. وأكدت المنظمات الأربع أيضا على أهمية الحوار وضرورة أن تتوصل الأطراف السياسية الفاعلة إلى اتفاق يدعم الديمقراطية وسيادة القانون. وحثت كذلك جميع الأطراف الفاعلة السياسية الكونغولية على التعاون على نحو كامل مع السيد كودجو.

١٢ - وظلت الأزمة في بوروندي محط اهتمام المنطقة والمجتمع الدولي خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ترأس الرئيس موسيفيني، باسم جماعة شرق أفريقيا، مراسم إعادة إطلاق الحوار بين الأطراف البوروندية في عنتيبي، أوغندا. وكان من بين المشاركين ممثلون عن حكومة بوروندي، وحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، وأطراف من المعارضة داخل بوروندي وخارجها، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية. وحضر أيضا مسؤولون من الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي. وشجع الرئيس موسيفيني الأطراف على الانخراط في الحوار والتوصل إلى حل سياسي للأزمة

الحالية. ودعا الأطراف إلى استئناف المحادثات في أروشا، تنزانيا، في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. غير أن حكومة بوروندي أعربت عن قلقها بشأن التاريخ المقترح والمشاركين في الحوار. وتولى كريسبوس كيونغا، وزير الدفاع في أوغندا، بالنيابة عن الرئيس موسيفيني وبدعم من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في تنزانيا أوغسطين ماهيغا بوصفه رئيس مجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا ، إجراء مشاورات مع حكومة بوروندي للتوصل إلى توافق في الآراء من أجل استئناف الحوار. وكانت المشاورات لا تزال جارية عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير.

١٣ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عينتُ جمال بن عمر مستشارا خاصا لي وهو ما برح منذ تعيينه يركز اهتمامه على تنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى المساعدة في حل الأزمة في بوروندي. وقد سافر إلى بوروندي مرات عدة والتقى كبار المسؤولين الحكوميين وزعماء المعارضة والمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي. كما زار أوغندا من أجل إشراك ميسِّر الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، وسافر إلى رواندا وإلى مقر الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا.

١٤ - وتصدَّر الوضع في بوروندي جدولَ أعمال اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة لشؤون الدفاع والخارجية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقودة في لواندا يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦. واستعرض وزراء الدفاع والخارجية في الدول الأعضاء للمؤتمر الدولي الحالة الأمنية في المنطقة ولا سيما في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. واغتنم أيضا وزراء الخارجية الفرصة لاستعراض قائمة بأسماء المرشحين لمنصب الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لخلافة ألفونس نتومبا لوابا من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تنتهي فترة ولايته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبناء على طلب من حكومة أنغولا، أرجئ موعد انعقاد القمة العادية السادسة للمؤتمر الدولي إلى نهاية آذار/مارس ٢٠١٦.

باء - الحالة الإنسانية

١٥ - لا تزال الحالة الإنسانية الناجمة عن تدفق نحو ٠٠٠ ٢٤٥ لاجئ من بوروندي إلى البلدان المجاورة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تثير القلق وتحتل الأولوية، فبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة أوغندا وجمهورية تنزانيا الموحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وهي تستحق قدرا أكبر من الدعم الدولي لتلبية احتياجات اللاجئين. وثمة تقارير تفيد عن قيام الجماعات المسلحة بتجنيد شباب بوروندييين، بما في ذلك داخل مخيمات اللاجئين، الأمر الذي يعوق بشكل مباشر الطابع المدني لعملية اللجوء ويوتِّر العلاقات بين حكومات المنطقة. وفي بوروندي، زادت

هذه الأزمة من سوء حالة السكان الضعفاء أصلا الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٥ شخص من المشردين داخليا. وتشكل حماية المدنيين مصدر قلق متزايد كما يدل على ذلك مقتل أكثر من ٤٤٥ شخصا منذ اندلاع أعمال العنف في نيسان/أبريل ٢٠١٥. كما تتسبب حالة عدم الاستقرار في البلد بتدهور سبل كسب العيش الهشة أصلا، ما أدى إلى تصنيف نحو ٣,٦ ملايين شخص باعتبارهم أشخاصا يعانون من انعدام الأمن الغذائي و ٠٠٠ ١٥٠ طفل دون الخامسة باعتبارهم أطفالا يعانون من سوء التغذية الحاد.

١٦ - وظلت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا حرجة، لا سيما في المقاطعات الشرقية التي تشهد حركات نزوح جديدة يوميا جرّاء أنشطة الجماعات المسلحة، والعمليات العسكرية التي تُشن ضدها، واستمرار العنف بين الجماعات المحلية وتدفق اللاجئين من البلدان المجاورة. ويبلغ عدد المشردين داخليا نحو ١,٥ مليون شخص، في حين يحتاج ٧,٥ ملايين نسمة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد. وتسبب أيضا الإغلاق القسري لموقع المشردين داخليا في موكوتو في شمال كيفو في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بحالات تشرد جديدة. وما برحت الأوساط الإنسانية تعرض تقديم الدعم إلى الحكومة للتأكد من أنها تحترم التزاماتها الدولية بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، ولا سيما في ما يتعلق بإغلاق مواقع المشردين داخليا.

١٧ - وفي غضون ذلك، لا يزال أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ كونغولي يعيشون في منفى طال أمده في البلدان المجاورة. وقد تسبب أيضا النزاع في جنوب السودان بتشريد نحو ٠٠٠ ٥ لاجئ من مواطني ولاية غرب الاستوائية بجنوب السودان إلى مقاطعة دونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - حقوق الإنسان والتعاون القضائي

١٨ - لا تزال حالة حقوق الإنسان السريعة التدهور في بوروندي تشكل هاجسا رئيسيا. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، دعا مجلس حقوق الإنسان، في قراره د-٢٤/١، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن يوفد بصورة عاجلة بعثة للمسارعة في التحقيق في انتهاكات وإساءات مزعومة في بوروندي ولتقديم توصيات بهدف تحسين الحالة. وقد تعهد الاتحاد الأفريقي أيضا بإيفاد مراقبين لحقوق الإنسان وخبراء عسكريين إلى البلد.

١٩ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفيد بأن ضباط الأمن والاستخبارات يضيقون الخناق على الناشطين والمعارضين السياسيين الذين يعارضون إدخال تغييرات على البند الدستوري المتعلق بتحديد مدة الولاية الرئاسية. وكما أشير أعلاه، فإن الحالة الأمنية في شرق

جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال متقلبة جراء الهجمات المميتة على المدنيين وأعمال العنف الجنسي التي تقوم بها الجماعات المسلحة ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٠ - ولا تزال تُبذل جهود لمحاسبة الأفراد على الجرائم التي ارتكبت في المنطقة وهي برهنت عن تحقيق تعاون فعال في المسائل القضائية. فقد بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي محاكمةُ بوسكو نتاغاندا، المتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعَم بأنها ارتُكبت في مقاطعة إيتوري، في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نُقل توماس لوبانغا دييلو وجيرمان كاتانغا إلى سجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليمضيا فيه الفترة المتبقية من عقوبة السجن الصادرة في حق كل منهما. وهذه هي المرة الأولى التي تحدد فيها المحكمة الجنائية الدولية دولةً تنفذ فيها فترة عقوبة بالسجن، الأمر الذي يبين عن تعاون وثيق بين المحكمة الجنائية الدولية والحكومة الكونغولية. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وُجهت تهم جديدة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى جيرمان كاتانغا في المحكمة العسكرية العليا في كينشاسا. وهذه هي الدعوى الأولى التي تُتخذ فيها إجراءات قضائية وطنية جديدة ضد شخص سبق أن أدانته المحكمة الجنائية الدولية.

٢١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عُقدت في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي جلسة للبتّ في تثبيت تُهَم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها العنف الجنسي وتجنيد الجنود الأطفال في أوغندا، الموجهة إلى القائد السابق لجيش الرب للمقاومة دومينيك أونغوين. وأعلنت المحكمة أيضا أنها ستصدر حكمها في دعوى جان - بيار بيمبا، الرئيس والقائد السابق لحركة تحرير الكونغو، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦. وقد وُجهت إلى السيد بيمبا تهم بجرائم يُزعم أنها ارتُكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

ثالثا - تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٢ - ترد معلومات عن حالة تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريري عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٩ آذار/مارس (S/2016/233).

باء – التزامات المنطقة

٢٣ – رغم وفاء معظم الدول الموقعة للإطار بالتزامها بـ ”عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة“ (انظر S/2013/131، المرفق) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد اتهمت الحكومةُ البوروندية رواندا بتجنيد شباب في مخيمات اللاجئين في رواندا وتشجيع عمليات التوغل في بوروندي من قبل عناصر مسلحة عبر شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤ – وفي غضون ذلك، عقدت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اجتماعا ثنائيا في كيغالي يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر لاستعراض التحديات الأمنية التي تواجه البلدين وللاتفاق على استراتيجيات شاملة لمواجهتها. وفي بيان مشترك: (أ) دعا الاجتماع رؤساء أركان الدفاع في البلدين، بدعم من وحدات الاستخبارات العسكرية التابعة لكل منهما، إلى إيجاد سبلٍ عملية للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ (ب) وطلب إنشاء فريق ثنائي مشترك يُعنى بعمليات الإعادة إلى الوطن لمقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة المجموعين في رواندا ومقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في مخيم باهوما للمرور العابر في كيسنغاني، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) واتُفق على عقد اجتماعات أمنية ثنائية منتظمة على المستوى الوزاري. ودُعيت المؤسسات الوطنية والدولية إلى دعم العملية. وما زال يتعين تنفيذ القرارات التي اتُخذت خلال هذه الجلسة.

٢٥ – وفي ما يتعلق بالالتزام الذي قطعته الدول الموقعة على نفسها بتيسير إقامة العدل عبر التعاون القضائي (المرجع السابق)، ألقت الشرطة الوطنية الكونغولية القبض على لاديسلاس نتاغانزوا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عملاً بمذكرة توقيف وأمرٍ بالنقل صادرين عن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أدانت السيد نتاغانزوا في ما يتصل بأعمال الإبادة الجماعية والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، التي قام بها خلال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وكان فارا من وجه العدالة منذ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وزُعم بأنه كان يعيش في كيفو الشمالية، بحماية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٦ – وما برحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرب عن استعدادها لتسليم السيد نتاغانزوا إلى رواندا، عملا بمذكرة التوقيف شريطة أن تبادر حكومة رواندا إلى القيام بالمثل بنقل القائد السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لوران نكوندا، فضلا عن المواطنين الكونغوليين الصادرة في حقهم مذكرات توقيف عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ملاحظة ذات صلة، لم يحرز أي تقدم يُذكر في محاكمة الأعضاء الستة في حركة ٢٣ مارس

السابقة الصادرة في حقهم مذكرات توقيف متعلقة بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والمدرجة أسماؤهم أيضا في قائمتي جزاءات مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية.

جيم - الالتزامات الدولية

٢٧ - في إطار الجهد الجماعي الرامي إلى دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، قام فريق المبعوثين والممثلين الدوليين لمنطقة البحيرات الكبرى بزيارة إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من ٩ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأُلغيت زيارتهم المقررة إلى بوروندي بعدما طلبت الحكومة إرجاء هذا الجزء من الرحلة. وضم الفريقُ الأمينَ العام المساعد موديبو توري، ممثلا مبعوثي الخاص سعيد جينيت؛ وممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة مامان سيديكو؛ والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة البحيرات الكبرى توماس بيرييلو؛ وكبير منسقي الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى كوين فيرفايكه؛ وممثلا عن الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٨ - وفي إطار لقاءاتهم مع مختلف الجهات المعنية الإقليمية، أعرب المبعوثون عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في بوروندي وتصاعُد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أعربوا عن تأييدهم للوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. وقام المبعوثون بزيارات ميدانية إلى كيسنغاني وبيني وغوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بيني، التقى المبعوثون عمدة المدينة وأعضاء لجنته الأمنية المحلية. وقد اغتنموا هذه الفرصة للإعراب عن تعازيهم للمجتمع المحلي الذي ما زال يتحمل العبء الأكبر من الأعمال الوحشية التي ترتكبها تحالف القوى الديمقراطية. وفي كيسنغاني، التقى المبعوثون مجموعة من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مخيم باهوما وشجعوهم على قبول العودة إلى وطنهم الأم رواندا من دون شروط مسبقة. وفي غوما، التقى المبعوثون عددا من المسؤولين بينهم نائب حاكم مقاطعة كيفو الشمالية. وتمحورت المناقشات حول تحييد الجماعات المسلحة مع تركيز على العمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة المحلية. واتفق الجانبان على الحاجة الملحة إلى استئناف التعاون العسكري بين البعثة والقوات المسلحة. وقدم نائب قائد البعثة إحاطة إلى المبعوثين والممثلين بشأن العمل الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة الموسعة.

٢٩ - أحرز تقدم كبير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تنفيذ مبادرة البحيرات الكبرى للبنك الدولي، التي يبلغ مجموع الالتزامات فيها ١,٤ بليون دولار. فقد تمت الموافقة على ستة مشاريع بتكلفة قدرها ٧١٧,٢ مليون دولار، تهدف إلى الحد من مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف، من جهة، وتحسين الفرص الاقتصادية من خلال التعاون والتكامل

الاقتصاديين، من جهة أخرى، وهي في المراحل الأولى من التنفيذ. وثمة أربعة مشاريع أخرى في نفس المجالات، بتكلفة قدرها ٥٣٧ مليون دولار، بلغت مرحلة متقدمة من الإعداد.

٣٠ - وساعد عدد من الدراسات التحليلية، التي يمولها البنك الدولي ومكتب مبعوثي الخاص، في تصميم المشاريع في إطار مبادرة البحيرات الكبرى. وشمل ذلك دراسات في المجالات التالية: (أ) التصدي للتشريد القسري؛ و (ب) تحسين الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء؛ و (ج) تعزيز الأمن الغذائي؛ و (د) تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية؛ و (هـ) دعم برامج تسريح عناصر الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها؛ و (و) تعزيز فرص الحصول على الطاقة؛ و (ز) تعزيز الإنتاجية الزراعية؛ و (ح) توسيع الهياكل الأساسية لدعم زيادة الإنتاجية والتجارة؛ و (ط) إزالة الحواجز التي تعوق التجارة.

دال - آليات الرقابة المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون

٣١ - اجتمعت لجنة الدعم التقني في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في نيروبي، بكينيا، لاستعراض التطورات التي حصلت في المنطقة، ولا سيما عمليتا الحوار في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية السلام في جنوب السودان. وناقشت اللجنة أيضا مسألة تحييد القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. واستعرض الاجتماع كذلك مسألة إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة إلى الوطن من أوغندا ورواندا، وتنفيذ إعلاني نيروبي.

٣٢ - وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من الاجتماعات الرفيعة المستوى السابقة لآلية الإشراف الإقليمية، ومن نتائج المعتكف الوزاري بشأن إطار السلام والأمن والتعاون الذي عقد في نيروبي في ١٠ تموز/ يوليه ٢٠١٥، نظر أعضاء لجنة الدعم التقني في مقترحات لتحسين اجتماعات الآلية واللجنة وتعزيز تولي الأطراف الموقعة للإطار زمام الأمور. وقدمت توصيات اللجنة إلى وزراء خارجية دول المنطقة للنظر فيها.

٣٣ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عقد مبعوثي الخاص ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي اجتماعا وزاريا للدول الموقعة والشهود/الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، على هامش الدورة العادية للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا، في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير. وترأس الاجتماع وزير خارجية أنغولا. وشارك فيه وزراء خارجية بوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وزامبيا. وكانت جنوب أفريقيا ممثلة بوزير الدفاع، وأوغندا ممثلة بوزير التعاون الإقليمي. وكانت الكونغو ورواندا والسودان وكينيا ممثلة بمسؤولين كبار من وزارتي

الخارجية والدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، شارك في الاجتماع ممثلون عن الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة. واستعرض المشاركون التطورات التي شهدتها المنطقة وناقشوا الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز تولي الأطراف المعنية زمام الأمور وتعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

٣٤ - وأقر الوزراء أيضا توصيات لجنة الدعم التقني الرامية إلى تعزيز آليات إدارة الإطار، ولا سيما من خلال التدابير التالية: (أ) فصل اجتماعات الآلية عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والجمعية العامة للأمم المتحدة؛ (ب) وتنظيم اجتماع سنوي واحد للآلية، باعتباره نشاطا قائما بذاته، في إحدى الدول الموقعة للإطار؛ (ج) وعقد اجتماعات وزارية مواضيعية، عند اللزوم، للتصدي للتحديات المطروحة في هذا الشأن؛ (د) وعقد اجتماعات لوزراء الخارجية، قبل مواعيد الاجتماعات المقبلة للآلية، لوضع الأساس للمباحثات والقرارات اللاحقة لرؤساء الدول والحكومات.

٣٥ - ورحب الاجتماع الوزاري كذلك بالانتخابات الأخيرة في جمهورية تترانيا المتحدة، وبالتقدم المحرز في عملية السلام في جنوب السودان. ورحب أيضا بالتقدم المحرز في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحث الأطراف المعنية على مواصلة جهودها. وأعرب المشاركون عن تأييدهم الكامل للحوار الجاري بقيادة جماعة شرق أفريقيا بشأن بوروندي. ورحبوا كذلك بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استئناف التعاون العسكري بين قواتها المسلحة وبعثة الأمم المتحدة.

رابعا - أنشطة مبعوثي الخاص

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص تعزيز تنفيذ الجوانب الرئيسية من إطار السلام والأمن والتعاون. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مكتبه نظم بنجاح المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ في كينشاسا، في إطار شراكة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، أجرى مبعوثي الخاص مشاورات لدعم عمليات الحوار الوطني في المنطقة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل أيضا دعم الجهود الرامية إلى تحييد القوى الهدامة وبذل مساعيه الحميدة لتيسير تنفيذ إعلاني نيروبي، ولا سيما إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة إلى الوطن من أوغندا ورواندا. واتخذ مبعوثي الخاص أيضا خطوات لتعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية، وتشجيع النساء والشباب والمجتمع المدني، والمساعدة على إيجاد حلول دائمة لقضايا اللاجئين في المنطقة.

ألف – المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى

٣٧ – خلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ مبعوثي الخاص الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تعاون مكتبه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء آخرين في تنظيم معرض لتبادل المعارف بشأن المساواة بين الجنسين في قطاع الصناعات الاستخراجية. وفي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في نيروبي ، انضم مبعوثي الخاص إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم منتدى إقليمي لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة أن تستفيد من هذا المؤتمر. وقام مكتب مبعوثي الخاص أيضا، بالتعاون مع مختلف الشركاء، بتنظيم عروض متنقلة خاصة وعامة للترويج للمؤتمر واجتذاب مستثمرين عالميين في مناسبات كبرى رفيعة المستوى في بلجيكا وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وعقد مبعوثي الخاص أيضا عدة اجتماعات للجنة التوجيهية للمؤتمر، التي أنشئت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ للإشراف على الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، عقد اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الكونغولية، بمن فيهم الرئيس جوزيف كابيلا، ورئيس الوزراء ماتاتا بونيو، ووزير الخارجية ريمون تشيبانداا.

٣٨ – وفي ٢٤ شباط/فبراير، شاركت مع الرئيس جوزيف كابيلا في حفل افتتاح المؤتمر. وشددت في الكلمة التي ألقيتها في هذه المناسبة على أهمية الجمع بين جهود توطيد السلام ومبادرات إعادة بناء النسيج الاقتصادي للمجتمعات المحلية وتمكين الجميع من الاستفادة على نحو ملموس من ثمار السلام. ودعوت أيضا قادة المنطقة إلى العمل معا من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والرخاء المشترك. وركزت حلقات النقاش على الفرص والتحديات في سبعة قطاعات اقتصادية وُجّه انتباه المستثمرين إليها، وهي الزراعة والطاقة والمالية والبنية التحتية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعدين والسياحة. وقام خبراء بتسيير جلسات عامة بشأن تشجيع الأعمال التجارية المسؤولة وتحسين المناخ الاستثماري في منطقة البحيرات الكبرى. وعُقد على هامش المؤتمر العديد من الاجتماعات فيما بين المؤسسات التجارية، وبين الهيئات الحكومية والمؤسسات التجارية، وفيما بين الهيئات الحكومية، ومنها على وجه الخصوص اجتماع بين رئيسي وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وسيتابع مبعوثي الخاص مع الأطراف الموقعة للإطار والشهود/الجهات الضامنة وغيرهم من الشركاء مسألة وضع أو تعزيز الآليات استنادا إلى نتائج المؤتمر.

باء – دعم عمليات الحوار في المنطقة

٣٩ – في الفترة من ٢ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قام مبعوثي الخاص، بناء على طلبي، بزيارة كينشاسا وبروكسل وأديس أبابا، حيث أجرى مشاورات واسعة النطاق بشأن الحوار الوطني المقترح المقرر إجراؤه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كينشاسا، اجتمع بكبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس كابيلا، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ووزير العدل، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية. واجتمع أيضا بممثلين عن الأغلبية الرئاسية وزعماء المعارضة والمنظمات الدينية والمجتمع المدني وأعضاء مجلس الأمن وأعضاء آخرين في السلك الدبلوماسي والأطراف الموقعة لإطار السلام والأمن والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع مبعوثي الخاص بشكل منفصل بقادة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي المعارض وبمفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، واجتمع كذلك بكبار ممثلي الاتحاد الأوروبي. وخلال هذه الاجتماعات، طلب مبعوثي الخاص من محاوريه توضيح توقعاتهم بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في تيسير الحوار المقترح. والتمس كذلك آراءهم بشأن آفاق إجراء حوار ذي مصداقية يشمل الجميع في السياق السياسي الراهن للبلد. وقام مبعوثي الخاص بعد ذلك بتلخيص نتائج مشاوراته في تقرير قدمه إليّ. وقام الاتحاد الأفريقي بعد ذلك بتعيين السيد إيدم كودجو، رئيس وزراء توغو الأسبق، ميسّرا للحوار الوطني. وسيقوم مكتب مبعوثي الخاص والبعثة بدعم مهام التيسير التي يؤديها الاتحاد الأفريقي، حسب الحاجة.

جيم – التعاون مع الشركاء الإقليميين

٤٠ – في ٢١ أيلول/سبتمبر، اجتمع مبعوثي الخاص برئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، ووزير خارجية أنغولا، جورج شيكوتي، في لواندا. وركزت المباحثات على القضايا المهمة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما تحييد القوى الهدامة؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي؛ والجهود الجاري بذلها لتعزيز سير عمل هياكل إدارة إطار السلام والأمن والتعاون. واقترح الرئيس دوس سانتوس عقد اجتماع رفيع المستوى لمعالجة بطء التقدم المحرز في تنفيذ إعلاني نيروبي وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤١ – ولتعزيز آليات إدارة الإطار وتحسين شراكة مكتب المبعوث الخاص مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، اجتمع مبعوثي الخاص برئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوساسانا دلاميني – زوما، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتعلق بآليات إدارة إطار السلام والأمن والتعاون، دعت دلاميني – زوما إلى تعزيز مشاركة الوزراء المسؤولين عن تنفيذ قرارات رؤساء الدول والحكومات. ودعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر

الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، باعتبارهم شهودا/جهات ضامنة، إلى إجراء تقييم للإطار بهدف تقديم توصيات عملية لتعزيز تنفيذه.

٤٢ - وعمل مبعوثي الخاص أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على تعزيز شراكاته مع وزراء الدفاع والخارجية في المنطقة. وخلال اجتماع استثنائي لوزراء الدفاع في الدول الأطراف في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عقد في كينشاسا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب مبعوثي الخاص عن دعم الأمم المتحدة القوي للتنفيذ الكامل والسريع لبياني نيروبي، وللمبادرات الرامية إلى تحييد القوى الهدامة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، شارك مبعوثي الخاص في اجتماع لوزراء خارجية الدول الأطراف في المؤتمر (أو ما يعرف أيضا باللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات)، حيث كرر تأكيد دعم الأمم المتحدة للدول الأعضاء في التصدي لتحديات السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما الحالة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم أيضا إحاطة بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص، وأشار إلى التوصيات التي اعتمدها وزراء خارجية الدول الموقعة لإطار السلام والأمن والتعاون، خلال اجتماعهم المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

دال - إنشاء إطار استراتيجي إقليمي للأمم المتحدة لدعم إطار السلام والأمن والتعاون

٤٣ - واصل مكتب مبعوثي الخاص تعاونه مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية والمكاتب الإقليمية والشركاء في التنمية بقصد إنشاء إطار استراتيجي إقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. ومن المتوقع أن يؤدي النهج المتكامل المتبع إزاء هذا الإطار إلى أمور منها مساعدة الوكالات المعنية على إتاحة وسائل التصدي للأزمات على صعيد المنطقة في الوقت المناسب وبمزيد من الفعالية. ويقوم الإطار الاستراتيجي على ست ركائز، هي: (أ) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (ب) والتكامل الاقتصادي والتجارة عبر الحدود والأمن الغذائي والتغذوي؛ (ج) والتنقل؛ (د) والشباب والمراهقون؛ (هـ) والعنف الجنسي والجنساني؛ (و) والعدالة ومنع نشوب النزاعات.

٤٤ - وفي هذا السياق، عقد مبعوثي الخاص، إلى جانب مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأفريقيا، عبد الله مار دييه، اجتماعا لإقرار الإطار الاستراتيجي الإقليمي، وكان ذلك في نيروبي. وشارك في الاجتماع منسقو الأمم المتحدة المقيمون في أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والمديرون الإقليميون لمؤسسات الأمم المتحدة، والممثلون القُطريون لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وقادة المنظمات

دون الإقليمية، وممثلو المنظمات الإقليمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٤٥ - وخلص المشاركون في الاجتماع إلى أن الإطار الاستراتيجي اجتاز بنجاح اختبار الجدوى والمرونة والقابلية للتنفيذ. ولاحظ المشاركون كذلك أنه ينبغي مواءمة الميزانيات الوطنية والخطط الإنمائية وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة مع الإطار الاستراتيجي. وحث المشاركون أيضا الأطراف الأخرى الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون أن تحذو حذو جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما لديها من آليات تنفيذ وطنية. وأوصى الاجتماع بأن تتعاون أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة على المبادرات العابرة للحدود والتي تستفيد من المزايا النسبية وتلبي احتياجات المنطقة في مجالي بناء الثقة وتعزيز الرخاء العميم. وفي نفس السياق، شدد المشاركون في الاجتماع على ضرورة تحسين التعاون وأوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية.

هاء - النهوض بالمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والمجتمع المدني

٤٦ - أوفد مكتب مبعوثي الخاص خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بعثة ميدانية لرصد الأنشطة التي تقوم بها المنظمات النسائية الشعبية التي تمول عن طريق منتدى المرأة لإطار السلام والأمن والتعاون. وتوجد هذه المنظمات في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومما أسفرت عنه البعثة التوصيات التالية: (أ) ينبغي للمبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في المنطقة أن تستفيد من الإمكانيات الكبيرة المتاحة لدى الجماعات والأفراد على مستوى المجتمعات المحلية؛ (ب) ينبغي إطلاع المجتمعات المحلية على نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى ذات الصلة بإطار السلام والأمن والتعاون؛ (ج) ينبغي للأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون أن تنشر على نطاق واسع التزاماتها وما يتصل بها من أنشطة باللغات المحلية على مستوى المجتمعات المحلية؛ (د) ينبغي للمنظمات النسائية الشعبية أن تشارك في الاجتماعات الإقليمية التي يناقش فيها إطار السلام والأمن والتعاون، وكذلك في عمليات السلام والحوار الوطنية.

٤٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ترأس مبعوثي الخاص الاجتماع الرابع للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لإطار السلام والأمن والتعاون، عن طريق التداول بالفيديو. وحضر الاجتماع ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وممثلو هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة أوك (Oak Foundation) وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصندوق المرأة

الكونغولية ووزارة شؤون المرأة والطفل والأسرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنتدى المرأة الإقليمي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأثنى الاجتماع على عملية الرصد الميداني. وفيما يتعلق بتمويل منتدى المرأة، لاحظ أعضاء المجلس الاستشاري أن التمويل الحالي قد استنفد، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات جماعية لتعبئة موارد جديدة تحت قيادة مبعوثي الخاص.

٤٨ - وفي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قام كل من مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم منتدى إقليمي للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحيرات الكبرى. وشارك في المنتدى أكثر من ٥٠ ممثلا للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة من أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وزامبيا وكينيا. وناقش المشاركون سبل مشاركة المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في المنتدى الإقليمي للقطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر المعني باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، إضافة إلى السبل التي يمكن من خلالها لهذه المؤسسات التجارية أن تساعد في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وشدد الاجتماع على الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل واتخاذ المبادرات الاقتصادية المفضية إلى التغيير لما فيه مصلحة النساء والشباب في منطقة البحيرات الكبرى.

٤٩ - وفي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظم المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الاجتماع الأول للجنة تنسيق المنتدى المنشأة حديثا، وكان ذلك في دار السلام بتترانيا. وحضر الاجتماع رؤساء المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى ومنتديات المجتمع المدني الوطنية من أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وزامبيا وكينيا، إلى جانب ممثلين من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ومركز الديمقراطية والحكم الرشيد التابع للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى. وفي ختام الاجتماع الذي دام يومين، وافقت لجنة التنسيق على تقديم طلب إلى حكومة جمهورية تترانيا المتحدة لتستضيف أمانة المنتدى.

٥٠ - وواصل مبعوثي الخاص أيضا إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في دعم إطار السلام والأمن والتعاون. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اجتمع مع ممثلي المجتمع المدني في أديس أبابا خلال اجتماع نظمته منظمة أوكسفام الدولية قبل انعقاد الدورة العادية الثامنة والعشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. وكان الاجتماع فرصة لمبعوثي الخاص

للتحاور مباشرة مع مجموعات النشطاء في مجال الدعوة والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى المشاركة في إشاعة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وركزت المناقشة هذا العام على السبل الكفيلة بتيسير إجراء حوار حقيقي بين المجتمع المدني والنساء والشباب والقادة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

زاي – التشجيع على إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا

٥١ – لا يزال التشريد القسري لفترات طويلة من الزمن من التحديات الكبرى في المنطقة، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي ونشاطات الجماعات المسلحة، الأمر الذي يدفع بالمدنيين إلى صفوف المشردين داخليا أو اللاجئين. وفي الوقت نفسه، لا يزال انعدام الأمن المستحكم عقبة كأداء أمام تنفيذ حلول دائمة لمصلحة المشردين على صعيد المنطقة دون الإقليمية. وإدراكا من مبعوثي الخاص أن إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا أمر يحتاج إلى بذل جهود متضافرة من الشركاء السياسيين والإنسانيين والإنمائيين، واصل مبعوثي الخاص العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي وجهات أخرى لإيجاد حلول جديدة للتشرد الذي يطول أمده، حلول تحفظ كرامة الأشخاص المشردين وتحسن من الفرص المتاحة لهم، مع زيادة المنافع المتاحة للمجتمعات المحلية المضيفة.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٥٢ – رغم بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال منطقة البحيرات الكبرى تواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية كبرى تهدد السلام والاستقرار. ويساورني قلق بالغ من استمرار عمل كثير من الجماعات المسلحة، ومنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة للمدنيين، وتوقف عملية إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة ومُعاليهم إلى وطنهم، والبطء في تنفيذ إعلان نيروبي، والأزمة في بوروندي، كل ذلك لا يزال مصدرا للتوتر بين الحكومات في المنطقة.

٥٣ – وإنني أحث الدول الموقعة على الوفاء بكامل التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون الذي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون على رأس الأولويات التوصل بشكل حاسم إلى تحييد الجماعات

المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن التعاون العسكري الفعال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار أن يقطع شوطا طويلا نحو تحقيق ذلك الهدف الهام. ومرة أخرى، أثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لما بذلتاه من تضحيات ولما قامتا به من إجراءات في مواجهة الجماعات المسلحة. وأرحب بالترتيبات التي تم التوصل إليها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لاستئناف التعاون العسكري بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة، وأتطلع إلى تفعيل هذه الترتيبات.

٥٤ - إن التصدي لآثار القوى السلبية والتحديات التي نوقشت في هذا التقرير يتطلب من جميع الدول الأعضاء تجديد الالتزام وتكثيف الجهود. وأحث الدول الموقعة على التقيد بالالتزامات الملقاة على كاهلها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، ولا سيما الالتزام ”بألا تتسامح مع الجماعات المسلحة أو تقدم لها أي نوع من أنواع المساعدة أو الدعم“ (انظر S/2013/131، المرفق). وفي هذا الصدد، يساورني قلق بالغ إزاء الادعاءات المتكررة بتجنيد عناصر الجماعات المتمردة البوروندية في بلدان مجاورة وتدريبهم ومساعدتهم على التسلل إلى البلد. وأشجع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على التحقيق في هذه الادعاءات ومعالجتها من خلال الآليات الإقليمية القائمة، مثل الآلية المشتركة الموسعة للتحقق. وأشجع حكومات المنطقة، ولا سيما حكومات أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على التصدي على الصعيد الثنائي للتحديات الأمنية التي تواجه بلدانها، وخصوصا المسائل المتعلقة بالجماعات المسلحة، وإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى وطنهم. وأرحب بما تتناقله التقارير من تحسن في التعاون القضائي بين دول المنطقة، وآمل أن تتضاعف الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في الأشهر والسنوات المقبلة. وسيظل مبعوثي الخاص على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود.

٥٥ - ولا تزال الحالة في بوروندي من مصادر الانشغال الرئيسية في غياب حوار سياسي شامل لجميع الأطراف. وأنا هنا أستنكر استمرار الخسائر في الأرواح، وأحث جميع البوروندیين، وخصوصا قوات الأمن والدفاع، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وأحث السلطات البوروندية أن تحمي حقوق جميع البوروندیين وتفسح لأفرقة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان المجال لإجراء تحقيقات مستقلة ودون إبطاء. وأشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الدخول في حوار حقيقي وشامل للجميع. وأشيد برئيس أوغندا موسيفيني على ما يبذله من جهود في هذا الصدد، وبحكومتي أنغولا

وجمهورية تترانيا المتحدة، لما قدمتاه من دعم. وكما يبدو من الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى بوروندي في كانون الثاني/يناير، ومن الزيارة التي قمت بها إلى البلد في شباط/فبراير، ستواصل الأمم المتحدة، بمعية جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي، مساعدة الشعب البوروندي، وستقدم الدعم التقني والسياسي لجهود الوساطة بهدف إعادة البلد إلى طريق الاستقرار والتنمية.

٥٦ - ولقد شهدت الأشهر الستة الماضية عددا من العمليات الانتخابية في منطقة البحيرات الكبرى. وسيتواصل إجراء الانتخابات في المنطقة على مدى العامين المقبلين، ولا يمكن استبعاد ما قد يصاحب ذلك من مخاطر تهدد بنسف الاستقرار. ويجب أن تجري العمليات الانتخابية في جو من النزاهة والشفافية، وأن تكون شاملة للجميع وخالية من أعمال العنف. وأهيب بالسلطات الوطنية في المنطقة أن تعطي الأولوية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان واندلاع العنف قبل الانتخابات وفي أثنائها وبعدها. وفي الوقت نفسه، أحث الناس في المنطقة على الامتناع عن استخدام العنف لحل المنازعات الانتخابية وعلى الدخول في حوار بنّاء مع حكوماتهم بدلا من اللجوء إلى العنف.

٥٧ - إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مقبلة على فترة بالغة الأهمية تتميز بالأعمال التحضيرية لإجراء حوار وطني قبل الانتخابات العامة المقبلة. وأكرر هنا ندائي بأن يكون أي حوار يُجرى هناك شاملا للجميع وأن يمكن أصحاب المصلحة من مناقشة المسائل محل الخلاف في جو من الانفتاح والاحترام المتبادل. وأحث جميع الكونغوليين على الالتزام بحل خلافاتهم عن طريق الحوار والتشاور، واضعين نصب أعينهم تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات سلمية شاملة للجميع وذات مصداقية، في ظل بيئة تتيح فضاء سياسيا مناسبا وتُحترم فيها حقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد الأمم المتحدة الكامل لرئيس وزراء توغو السابق، إديم كودجو، في دوره كميسر للحوار الوطني.

٥٨ - ولا شك في أن إحراز تقدم في مجال التعاون الاقتصادي سيكون له إسهام كبير في توطيد السلام وبناء الثقة في المنطقة. فالمؤتمر المعني باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي اختتم منذ وقت قصير عُقد في لحظة مناسبة، حيث جاء في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأنا أرحب بهذه المبادرة الهامة التي تمهد لحقبة جديدة من التكامل الاقتصادي في المنطقة. وأثني على ممثلي الخاص وعلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والشهود/الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، على ما أبدوه من التزام متواصل بأحكام الإطار.

٥٩ - وأشجع حكومات المنطقة على تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والاستثمارات التي تتحلى بالمسؤولية وتتوخى الاستدامة، وتتلاءم مع إطار السلام والأمن والتعاون، ومع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والصكوك الأخرى ذات الصلة. فإن هذا أمر أساسي للنمو الاقتصادي وبناء الثقة على المدى البعيد. وأدعو قادة القطاع الخاص الأفريقي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل وسبل الكسب اللائقة، وتحسين الحوكمة الاقتصادية، والنهوض بالتنمية الشاملة والازدهار العميم لكفالة السلام الدائم والتنمية المستدامة. وأدعو الشركاء الدوليين إلى المساعدة على إدماج المنطقة في سلاسل إضافة القيمة على الصعيد الدولي، الأمر الذي سيمكن من تحويل الصادرات من المواد الخام إلى صادرات ذات قيمة مضافة. وعلاوة على ذلك، أدعو قادة الأعمال التجارية والمستثمرين في جميع أنحاء العالم إلى الانضمام إلى سكان منطقة البحيرات الكبرى في بناء الجسور اللازمة لتحقيق التكامل الإقليمي الذي من شأنه أن يهيئ أسواقا أكبر حجما ويجمع موارد المنطقة.

٦٠ - وأرحب بالجهود التي بذلها كل من مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ولجنة الدعم التقني لتنشيط الهياكل الإدارية التي ينص عليها إطار السلام والأمن والتعاون، وتعزيز تولي الأطراف الموقعة لزمام المبادرة. وينبغي الآن لهذه الجهود أن تترجم إلى إجراءات ملموسة وإنجازات حقيقية. ومما يسرني أن وزراء خارجية الدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والجهات الضامنة أبدوا في الاجتماع المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير تأييدهم للتوصيات التي قدمتها لجنة الدعم التقني لتفعيل القرارات التي اتخذتها آلية الإشراف الإقليمية.

٦١ - وفي الختام، أشكر مبعوثي الخاص وأعضاء مكتبه على جهودهم المتواصلة في رصد تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وتنسيقه في سياق إقليمي صعب. وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مواصلة العمل مع الدول الموقعة ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها.